العرب
السبت 2020/04/11
السنة 42 العدد 11674

الجيش ينفي خلافه مع الرئيس الجزائري في خطوة مفاجئة

غموض يكتنف تواصل شغور المناصب العسكرية الحساسة

سارع الجيش الجزائري إلى تفنيد ما يشاع بشأن علاقته المتوترة مع الرئيس عبدالمجيد تبون، ما يضع حدا لتأويلات خرجت إلى العلن على إثر حركة جزئية للضباط أدرجت في سياق عملية ترتيب الأوراق. لكن تواصل شغور مناصب عسكرية عليا يشير إلى وجود خلافات، خاصة وأن المؤسسة العسكرية تزخر بالكفاءات وليس من الصعب سد الشغور.

صابر بليدي

الجزائر - أثارت مجلة الجيش الجزائري (لسان حال المؤسسة العسكرية)، بشكل مفاجئ مسألة الانسجام بين مؤسستي الجيش والرئاسة، ما أعاد السيناريو الذي خيم على هرم السلطة في البلاد طيلة السنوات الأخيرة مع العهدة الرئاسية للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ويبدو أن تخصيص افتتاحية لسان حال مؤسسة الجيش في عددها الأخير، لمسألة الانسجام بين الطرفين، يشير إلى حاجة الفاعلين إلى غلق الأبواب أمام تأويلات مزعجة، حول ما استشف من الحركة الجزئية التي مست بعض المناصب في هرم قيادة أركان الجيش.

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون، قد عين اللواء محمد قايدي، على رأس دائرة الاستعمال، والعقيد عبدالغني راشدي، نائبا لمدير دائرة الأمن الداخلي، وهو ما اعتبر سحبا للبساط من تحت قيادات عسكرية أبدت دعمها لمنافسه في الانتخابات الرئاسية عزالدين ميهوبي.

> التسلسل الهرمي للمناصب السامية في المؤسسة العسكرية لا يزال يثير الغموض والاستفهامات ما يفتح الباب أمام التأويل

وذكرت تقارير محلية، بأن الرجل القوي السابق في الجيش، الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، قد أبدى خلال الأيام الأخيرة التي سبقت وفاته، انزعاجا كبيرا من بعض المحيطين به بسبب انحيازهم لصالح مرشح معين.

وأغلقت افتتاحية مجلة الجيش الباب أمام تأويلات متصاعدة حول خلافات مستجدة تستمد جذورها من عدم حظوة الرئيس تبون نفسه، بإجماع داخل المؤسسة العسكرية. وأكدت المجلة أنه "منذ انتخابه على رأس الجمهورية، أظهر عبدالمجيد تبون، ثقته المطلقة في مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، حيث أكد في العديد من المناسبات على الدور الذي أداه الجيش الوطني الشعبي في الحفاظ على مؤسسات الدولة وإنقاذ البلاد من محاولات النيل منها، وإلى أن شهادة رئيس الجمهورية تعكس مدى الثقة والانسجام التام بين الرئاسة والجيش الوطني الشعبي".

وأضافت "إن الجيش الوطني الشعبي يتمتع بثقة رئيس الجمهورية، كونه الراعي الأمثل لهذا الائتمان، ماضيا، حاضرا ومستقبلا، وأن الجيش وُفق في أحلك أيام المأساة الوطنية عندما كانت الدولة الجزائرية تتداعى في الحفاظ على أسسها وأركانها وتثبيت وجودها".

وفيما يشغل بموجب دستور البلاد، رئيس الجمهورية منصب وزير الدفاع الوطني بصفة آلية، إلا أن التسلسل الهرمي للمناصب السامية في المؤسسة لا يزال يثير الغموض والاستفهامات حول عدم تسمية نائب لوزير الدفاع، كما دأبت عليه تقاليد السلطة في البلاد، فضلا عن بقاء صفة "بالنيابة" مرادفة لقائد أركان الجيش الحالي الجنرال سعيد شنقريحة.

كما يكتنف الغموض مستقبل جهاز الاستخبارات في ظل غياب مدير عام أو منسق عام له لحد الآن، منذ تنحية الجنرال عثمان طرطاق (بشير)، وإحالته على السجن العسكري، في إطار قضية "التآمر على السلطة وقيادة الجيش".

ويبدو أن قيادة الجيش قد انزعجت مما أثير حول تفردها باستغلال المعدات الصحية والخبرات الطبية المستقدمة من الصين لأفراد عناصرها دون المدنيين، خاصة بعد التصريحات المثيرة التي أدلى بها الخبير الدولي فرانسيس غيلاس لقناة "فرانس 24"، والتي أثارت أزمة دبلوماسية بين البلدين، وعبر عنها الرئيس تبون، في تصريح أدلى به لوسائل إعلام محلية بالقول "إن بلاده تتعرض لحملة مغرضة من طرف عدة جهات".

وفيما ذكّرت مجلة الجيش بما أسمته "نجاح الجيش في إطار قوانين الجمهورية، في التكفل بمهمة محاربة الإرهاب وقوى الإجرام"، أكدت على "وقوف المؤسسة العسكرية إلى جانب المواطنين في مختلف الأزمات والكوارث الطبيعية التي ضربت البلاد".

وأشادت بـ"إصرار الدولة الجزائرية على مواجهة وباء كورونا، عن طريق الإجراءات التي اتخذتها والقرارات الصائبة لرئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، التي جنبت بلادنا التعرض لمأساة حقيقية هي في غنى عنها".

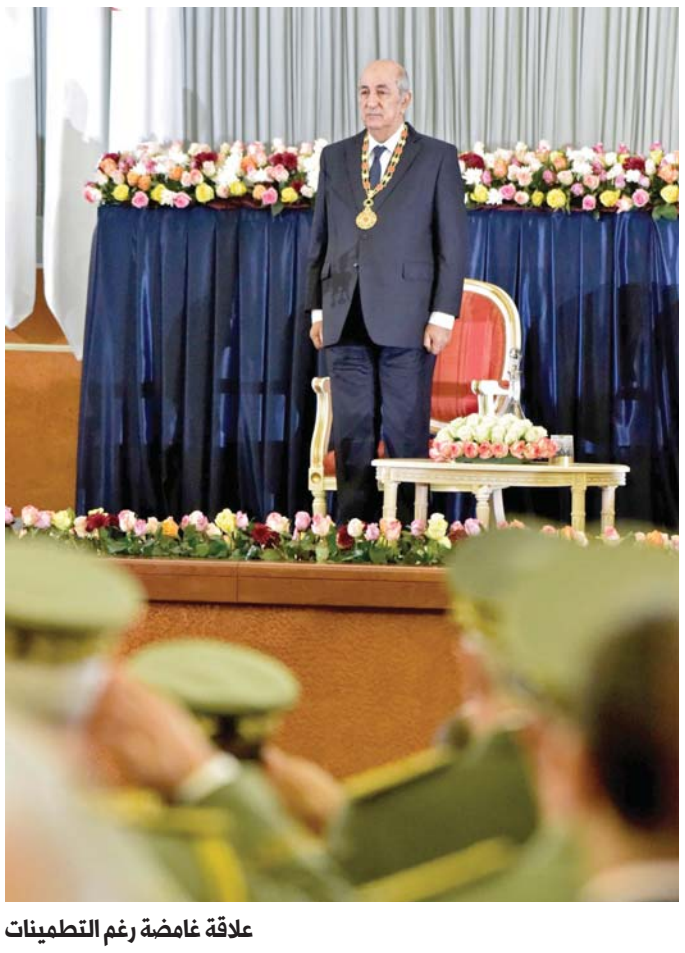

علاقة غامضة رغم التطمينات

وفي هذا الشأن سخر الجيش الجزائري أسطوله الجوي لنقل المعدات والوسائل الصحية المستقدمة على مراحل من الصين مباشرة للجزائر، وقد تم اختيار الإمكانيات الجوية للجيش، تفاديا للصعوبات التي تعتري النقل المدني البحري، خاصة في ظل تعرض بعض الحمولات إلى عمليات قرصنة دولية في عرض البحار والمحيطات.

ولفتت في هذا الشأن إلى أن "الجيش مدعو في هذه الظروف الاستثنائية للمحافظة على جاهزيته العملياتية، من خلال استعداده وتأهبه الدائم لمواجهة أي طارئ مهما كانت درجة خطورته، مدركا تمام الإدراك بأن أمن المواطن هو أول اهتماماته ومهامه الرئيسية".

الأسلحة التركية ترفع معنويات ميليشيات طرابلس

طرابلس – حثّ المجلس الأعلى للدولة الليبي (هيئة استشارية)، المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، على الإسراع في دعم المجهود الحربي، لحسم المعركة العسكرية في طرابلس.

وتأتي الدعوة في الوقت الذي وصلت فيه شحنات كبيرة لأسلحة تركية متطورة إلى طرابلس، تراهن عليها الميليشيات المحاصرة لقلب المعطيات الميدانية لصالحها.

ويرى متابعون للشأن الليبي أن التوصيات بدعم المجهود الحربي تعكس تخبطا في صفوف قيادات الميليشيات وفشل استراتيجيتها في التصدي لتقدم الجيش الليبي، بعد أن شهدت جبهات القتال تراجعا ملحوظا للمرتزقة المساندة لحكومة فايز السراج.

وأبدى عضو المؤتمر الوطني العام سابقا التواتي العيضة تخوفه من استمرار سيطرة الإخوان والإرهابيين على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإعلامية في طرابلس.

وقال العيضة في تصريحات إعلامية إن "حكومة الوفاق لا تتردد في إطلاق سراح المعتقلين الإرهابيين من السجون للقتال إلى جانب ميليشياتها في طرابلس".

وأوضح أن "الدواعش والإرهابيين يتواجدون على جميع جبهات القتال منذ بداية المعركة في العاصمة"، مشيرا إلى أنه في ظل استمرار خسائر الميليشيات والمرتزقة السورية التي تدعمها فلن يتردد السراج في إطلاق سراح الإرهابيين والمتطرفين للقتال إلى جانب قواته.

وتراهن حكومة الوفاق على الإمدادات العسكرية التركية التي وصلتها ومن ضمنها أجهزة تشويش لقلب معطيات المعركة لصالحها، لكن متابعين يشيرون إلى أن العتاد التركي يمكن أن يعطل تقدم قوات الجيش الليبي دون قلب موازين القوى.

وتسعى تركيا ومن خلفها قطر إلى إجبار الجيش الليبي على القبول بالأمر الواقع في طرابلس، من خلال محاولة خلق نوع من التكافؤ العسكري على الميدان، ما يطيل تحكم الميليشيات الإسلامية وإخوان ليبيا بثروات الشعب الليبي ومقدراته.

واعترف القائم بأعمال سفارة المجلس الرئاسي لدى قطر سالم محمد كريم في تصريحات لصحيفة قطرية محلية بدعم الدوحة لحكومة الوفاق في جهودها "لبسط الأمن وتحقيق الاستقرار في البلاد". وفي ما يتعلق بحجم الدعم الذي قدمته قطر وتركيا لحكومة الوفاق في وجه القوات المسلحة الليبية التي تتقدم داخل أحياء طرابلس، قال كريم "حكومة الوفاق استطاعت أن تقف حجر عثرة أمام تقدم قوات حفتر ولم تمكنها من دخول طرابلس إلى الآن وفي نفس الوقت استطاعت أن توطد علاقاتها بالدول الشقيقة والصديقة، وعن طريق الدعم الذي تلقته استطاعت أن تقف سدا منيعا في حماية طرابلس".

التواتي العيضة

السراج لن يتردد في إطلاق الإرهابيين للقتال إلى جانبه

سالم محمد كريم

قطر وتركيا لهما دور فعال في الوقوف إلى جانب حكومة الوفاق

وتابع "قطر وتركيا لهما دور فعال ومشرف في الوقوف إلى جانب الحكومة الشرعية ودعمها ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل الدول التي دعمت ومازالت تدعم حكومة الوفاق وأخص بالذكر قطر وتركيا".

وأطلقت حكومة الوفاق في 25 مارس الماضي ما أسمته عملية "عاصفة السلام" العسكرية في خرق للهدنة التي أعلنت الالتزام بها في 21 من الشهر ذاته.

ويقول خبراء إن صمود ميليشيات الوفاق في طرابلس رهين بتدفق الأسلحة عليها، وهذا ما يفسر رفضها مهمة "إيريني" الأوروبية لفرض الحضر الأممي على تدفق السلاح إلى ليبيا، فيما يدعم القائد العام للجيش الليبي المقترح الأوروبي.

ويعيق تمادي تركيا في إرسال الأسلحة إلى ميليشيات طرابلس المساعي الدولية لوضع حد للأزمة الليبية، ما يطرح تساؤلات كثيرة إزاء الصمت الدولي المحيّر تجاه الانتهاكات التركية المتكررة للقرارات الأممية.

ويُفرغ إمداد أنقرة للميليشيات والمجموعات المتطرفة في ليبيا بالسلاح قرار حظر التسليح المفروض دوليا على البلاد منذ 2011 من محتواه، ويثير تساؤلات بشأن عدم تحرك المجتمع الدولي لوضع حد للعبث التركي في ليبيا.

مجلس الأمن يتمسك بآلية «المائدة المستديرة» لحل ملف الصحراء المغربية

محمد ماموني العلوي

الرباط – أكد مجلس الأمن الدولي على التفاوض وفق آلية "المائدة المستديرة" من أجل التوصل إلى حل نهائي للنزاع حول الصحراء المغربية وهو ما يدعمه المغرب وتتوجس من نتائجه جبهة بوليساريو الانفصالية، في وقت تعثرت فيه جهود تعيين مبعوث أممي جديد خلفا لهورست كولر الذي استقال من منصبه في 22 مايو الماضي لأسباب صحية.

وعقد مجلس الأمن الخميس جلسة مغلقة بشأن البعثة الأممية للصحراء المغربية "مينورسو"، التي تنتهي مهامها في 31 أكتوبر المقبل توكل إليها مهمة مراقبة وقف إطلاق النار والإشراف على عمليات إزالة الألغام.

واعتبر أعضاء المجلس أنه لا يوجد بديل لمواصلة التفاوض عبر آلية "الموائد المستديرة" التي ضمت في ديسمبر 2018 ومارس 2019 في جنيف كلا من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة بوليساريو، حيث اتفق المشاركون في أعقابها على الاجتماع مرة أخرى وفق نفس الصيغة.

ويرى الخبير المغربي في الشؤون الأمنية والاستراتيجية الشرقاوي الروداني، في تصريح لـ"العرب"، أن "تأكيد أعضاء مجلس الأمن على أنه لا محيد عن مفاوضات المائدة المستديرة التي جمعت الأطراف المعنية بالنزاع هو إشارة واضحة على تحول العملية إلى إلزام قانوني ودعوة صريحة إلى الانكباب على خلق فرص الحل السياسي المتوافق عليها".

وكانت جبهة بوليساريو الانفصالية قد هددت أكثر من مرة باللجوء إلى حمل السلاح وعرقلة عمل بعثة "مينورسو" وإعادة النظر في مشاركتها في مفاوضات السلام.

البعثة الأممية إلى الصحراء المغربية

وتصر الرباط على أحقيتها في إقليم الصحراء وتقترح كحل حكما ذاتيا تحت سيادتها، فيما تطالب بوليساريو بتنظيم استفتاء لتقرير المصير، وهو طرح تدعمه الجزائر التي تؤوي لاجئين من الإقليم.

واعتبر المجلس فتح قنصليات عامة في الصحراء المغربية، خطوات سيادية تتوافق والقانون الدولي، وتندرج في إطار العلاقات الثنائية بين المغرب وشركائه الأفارقة.

وكانت الجزائر، التي تدعم الانفصاليين في الصحراء المغربية، قد جاهرت بموقفها المعارض لفتح قنصلية عامة لجزر القمر بالعيون وفتح قنصلية عامة للكوت ديفوار بالمدينة ذاتها حد استدعاء سفيرها بأبيدجان.

وفتحت عشر دول أفريقية مؤخرا قنصليات دبلوماسية عامة لها بالصحراء المغربية، كما أعلنت بلدان أخرى نيتها فتح مكاتب قنصلية بالجهة قريبا، ما يعزز نجاحات الدبلوماسية المغربية في التعاطي مع الملف.

ويشهد إقليم الصحراء منذ عام 1975 نزاعا بين المغرب وجبهة بوليساريو، وذلك بعد إنهاء الاحتلال الإسباني وجوده في المنطقة، ليتحول إلى مواجهة مسلحة بين الجانبين، توقفت عام 1991، بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، برعاية الأمم المتحدة.

ونجحت الرباط في تشكيل استراتيجية ناجحة في التعامل مع قضية الصحراء المغربية ما انعكس على المستويات الدبلوماسية والقانونية.

ويتجلى النجاح من خلال افتتاح عدد من البلدان الأفريقية قنصليات لها في الإقليم، مرورا برصد الرباط استثمارات لتنميته، وصولا إلى مدّ ترسيم الحدود البحرية المغربية لتشمل الصحراء.

دعوة لحكومة وحدة وطنية في المغرب تثير جدلا

الرباط – أثارت دعوة إدريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي المغربي (شريك في الحكم) إلى تكوين حكومة وحدة وطنية في المغرب تستقطب أحزاب المعارضة جدلا وتساؤلات بشأن الهدف من وراء هذه الدعوة.

وقال لشكر إن "المغرب في ظل جائحة كورونا يحتاج إلى حكومة وحدة وطنية لا تستثني أحدا، تضم الأغلبية والمعارضة، لنكون جميعا في مواجهة وباء كورونا".

وأضاف في لقاء حواري عبر تقنية التواصل عن بعد نظمته مؤسسة الفقيه التطواني، وجرى بثه عبر الإنترنت أن "المغرب في حالة حرب، وفي مثل هذه الحالات تكون الحاجة إلى الوحدة الوطنية ملحة لتجاوز كل الخلافات السياسية".

وعلق الأستاذ بجامعة محمد الأول للحقوق بن يونس المرزوقي في تصريح لـ"العرب"، أنه "لا يمكن الحديث عن حكومة وحدة وطنية باعتبار البلاد لا تجابه عدوا خارجيا يفرض عليها القيام بحرب مسلحة، فالمغرب يحارب فايروس كورونا كباقي الدول ووفق قانون الطوارئ، والحكومة هي التي تتخذ الإجراءات اللازمة لوقف هذا الوباء".

ويرى مراقبون أن الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي يتحرك وفق منطق الغنيمة السياسية ما يوقعه في التناقض، حيث أنه أيد في بداية الأمر الإجراءات الحكومية في مواجهة الوباء.

> لم تلق دعوة الحزب الاشتراكي تفاعلا من قبل الأحزاب الحاكمة أو المعارضة، لكنها خلقت جدلا بشأن دستوريتها

وعقّب رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية، على الدعوة لحكومة وحدة وطنية بالقول "هذه الدعوة ليست سوى رد فعل شعبوي لا يرقى إلى المسؤوليات التي يجب أن يتحملها رجل دولة"، مضيفا "نحن في حاجة إلى حكومة كفاءات لا حكومة وحدة سياسية".

ولم تلق دعوة الحزب الاشتراكي تفاعلا من قبل الأحزاب المكونة للحكومة أو أحزاب المعارضة، لكنها خلقت جدلا قانونيا بشأن دستورية المقترح وأهميته في هذه الفترة التي ينكب فيها الجميع في مواجهة الوباء.